



الدورة الثامنة عشرة

لاهاي، ٢ - ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

تقرير المكتب عن خطة عمل جمعية الدول الأطراف
الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة
الجنائية الدولية وتنفيذه الكامل

أولاً - مقدمة

- ١- اعتمدت جمعية الدول الأطراف في دورتها الخامسة بتوافق الآراء خطة عملها الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه الكامل (فيما يلي "خطة العمل")^(١)
- ٢- رحبت جمعية الدول الأطراف (فيما يلي "الجمعية") في دورتها السابعة عشرة بالتقرير السنوي الذي قدمه المكتب بشأن خطة العمل وأيدت التوصيات الواردة فيه، وطلبت من المكتب مواصلة رصد تنفيذ الخطة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الثامنة عشرة^(٢).
- ٣- وتدعو خطة العمل الدول الأطراف إلى استخدام الوسائل السياسية والمالية والفنية المتاحة لها لتقوم بشكل استباقي بتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل من خلال العلاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. كما تدعو خطة العمل أمانة جمعية الدول الأطراف إلى دعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز عالمية النظام الأساسي وتنفيذه الكامل بأداء دور جهة التنسيق لتبادل المعلومات، في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك عن طريق جمع تلك المعلومات والتيقن من نشرها. وتطلب الخطة أيضاً من الجمعية، عن طريق مكتبها، إبقاء خطة العمل قيد الاستعراض.

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة، لاهاي، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (ICC-ASP/5/32)، الجزء الثالث، ICC-ASP/5/Res.3، المرفق الأول..

(٢) القرار ICC-ASP/17/Res.5، المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الفقرة ٩، والمرفق الأول، الفقرة ١.

٤- في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، عيّن مكتب الجمعية هولندا وجمهورية كوريا كبلدين منسقتين للقيام بتسيير تنفيذ خطة العمل.

٥- تغطي فترة هذا التقرير المدة بعد اعتماد التقرير السابق (ICC-ASP/17/32)، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨) إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. خلال هذه الفترة، أجرت البلدين المنسقتين مشاورات وقدمتا إجازات تهدف إلى تبادل المعلومات بين الدول وبين المسؤولين في المحكمة، وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من الأطراف المعنية.

ثانياً- مستجدات الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل

ألف- أنشطة المحكمة

٦- في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قام الرئيس إيبوي-أوسوجي بزيارة عمل لمدة يوم واحد إلى أكرا، غانا حيث ألقى محاضرة عامة رئيسية بحضور رئيس جمهورية غانا، سعادة نانا أكوفو أدو، الذي تعهد علناً بأن تعتمد بلاده قريباً تشريعات تنفيذية. كما عقد رئيس المحكمة الجنائية الدولية محادثات مع كبير القضاة ووزير الخارجية.

٧- في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، سافر رئيس المحكمة الجنائية الدولية إلى كيغالي، رواندا للمشاركة في التدريب على القانون الجنائي الدولي للهيئة القضائية في رواندا. إن هذا التدريب يتم تنظيمه من قبل منظمة قانون التنمية الدولية، بالتعاون مع المحكمة العليا لرواندا، وبدعم من مملكة هولندا.

٨- اجتمع القاضي إيبوي-أوسوجي أيضاً بالسيد جونستون بوسينجي، وزير العدل والسيد جونستون بوسينجي، النائب العام، والبروفسور روجيجي، كبير القضاة. أكد الحوار مجدداً مشاركة رواندا في قيم المحكمة الجنائية الدولية وأكد وزير العدل على أهمية استثمار الجهود في تعزيز الولايات القضائية الوطنية، بما يتماشى مع مبدأ التكامل.

٩- في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، حضر رئيس المحكمة الجنائية الدولية الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وعقد الرئيس عدة اجتماعات ثنائية مع عدد من رؤساء الدول والحكومات وكبار الشخصيات من الدول الأطراف وكذلك الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي. واجتمع القاضي إيبوي-أوسوجي مع سعادة ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال. وسعادة إيمرسون ماناجوا، رئيس زيمبابوي، وسعادة ناليدي باندر، وزير العلاقات الدولية في جنوب إفريقيا، وسعادة دينيس موسى، وزير خارجية ترينيداد وتوباغو، وسعادة رالف ريجينفانو، وزير خارجية فانواتو، وسعادة جيفري أونياما، وزير خارجية نيجيريا، وسعادة كولندا غرابار-كيتاروفي؟، رئيس كرواتيا، وسعادة بول كاجامي، رئيس رواندا وسعادة الدكتور لوتاي تشيرينج، رئيس وزراء بوتان.

١٠- بالإضافة إلى ذلك، ألقى رئيس لجنة التنسيق الدولية كلمة أمام الشبكة الوزارية غير الرسمية للمحكمة الجنائية الدولية، وهي شبكة تشمل أكثر من ٣٠ وزيراً للخارجية

يمثلون الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية من كافة المجموعات الإقليمية حيث تحدث عن أهمية التصديق العالمي على نظام روما الأساسي.

١١- ألقى الرئيس خطاباً في الدورة العادية الخامسة والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٩، حيث سلط الضوء على أن كل من السلام والتنمية وسيادة القانون والعدالة مترابطة ببعضها البعض، ودعا إلى الدعم النشط لعمل المحكمة من قبل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أجرى الرئيس العديد من المهام الأخرى وتواصل مع قادة الحكومات في الدول الأطراف وكذلك الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي بهدف حشد الدعم لولاية المحكمة وأنشطتها.

١٢- واصلت المحكمة جهودها المتفانية للتواصل مع الاتحاد الأوروبي، في مختلف المنتديات والمنابر، بما في ذلك اللجنة السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، التي زارت المحكمة في ٤ تموز/يوليو ٢٠١٩، ومع الفريق العامل المعني بالقانون الدولي العام المكلف بشؤون المحكمة الجنائية الدولية، ومع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، السيد إيمون غيلمور.

١٣- ونظمت المحكمة أيضاً معتكفها الثالث مع الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي في أديس أبابا، إثيوبيا، في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٩، لتشجيع الحوار بين الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية. تضمن المعتكف لأول مرة، مشاركة محامية الاتحاد الأفريقي، الدكتورة نيرة نجم، والمندوبون الحكوميون من ٢٢ دولة أفريقية، وكذلك ممثلو المنظمة الدولية للفرانكوفونية، ومسؤولو المحكمة الجنائية الدولية والصندوق الاستئماني للضحايا، حيث تبادلوا الخبرات ونظروا في سبل أخرى للمشاركة والتعاون، بما في ذلك في إطار مبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي.

١٤- وعلى هامش المعتكف، اجتمع الرئيس إيبوي-أوسوجي مع سعادة سهل-ورك زويد، رئيسة إثيوبيا والسيدة فيرا سونغوي، الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لأفريقيا.

١٥- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أوفد قلم المحكمة بعثات فنية إلى سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا في سياق عمل المحكمة لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتم إيفاد بعثة متابعة إلى ماليزيا في نيسان/أبريل ٢٠١٩ حيث سعت إلى تعزيز فهم المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي بين مختلف المجموعات المعنية في ماليزيا، بما في ذلك الحكومة والمختصون القانونيين والمجتمع المدني والمجتمع الدبلوماسي، عقب انسحاب ماليزيا من نظام روما الأساسي. وناقش وفد المحكمة الجنائية الدولية أيضاً اتفاقيات التعاون مع ممثلي الحكومات وشارك في الاجتماع الاستراتيجي الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ للتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الذي شمل أكثر من ٤٠ مشاركاً من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. علاوة على ذلك، في ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٩، استضافت المحكمة الجنائية الدولية ومشروع لاهاي للسلام والعدالة الحدث الثاني لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ لاهاي. سهّل هذا الحدث الحوار بشأن مشاركة منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع العدالة الجنائية الدولية ومساهمتها فيها، مع التركيز على وجهات نظر الضحايا ومطالبتهم بالعدالة.

باء- أنشطة رئيس الجمعية والأمانة

١٦- عقد رئيس جمعية الدول الأطراف ، السيد أو-غون كون، سلسلة من الاجتماعات على مدار العام حيث شجع الدول ليصبحوا أطرافاً في نظام روما الأساسي واتفاقية امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، وأكد على أهمية أن يكون لدى الدول تشريعات تنفيذ على المستوى الوطني. قام الرئيس بالتنسيق مع سعادة السيد ميجال ملينار ، نائب رئيس الجمعية ومنسق فريقها العامل في نيويورك للتواصل مع الدول غير الأطراف وتشجيعهم على التشاور مع عواصمهم بهدف التصديق على نظام روما الأساسي.

١٧- طوال العام، عمل الرئيس عن كثب مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، والبرلمانيون من أجل العمل العالمي، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، ومشروع المحكمة الجنائية الدولية لرابطة المحامين الأمريكية، وكذلك فيما يتعلق بمنظمتهم غير الحكومية المحلية، ومراكز التنسيق، وذلك لتعزيز البيئة المواتية لتوسيع عالمية نظام روما الأساسي.

١٨- شارك رئيس الجمعية في العديد من الاجتماعات الواردة في أقسام هذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك، شارك رئيس الجمعية في الاجتماعات التالية:

١٩- في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩، عقد الرئيس اجتماعاً مع السيد محمد السحيمي أحمد تاج الدين، القائم بالأعمال بالبعثة الماليزية لدى الأمم المتحدة لمناقشة خطتهم للتصديق على نظام روما الأساسي.

٢٠- في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، شارك الرئيس كمتحدث رئيسي في اجتماع المائدة المستديرة لجزر المحيط الهادئ بشأن التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المنعقد في بورت فيلا، فانواتو. وفي خطابه الرئيسي، تكلم الرئيس مع أعضاء المائدة المستديرة عن رؤيته وتركيزه الأساسي خلال فترة ولايته لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي. كما أكد الرئيس على حماية وتعزيز سيادة القانون باعتبارهما من فوائد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والدور الذي يعود بالفائدة المتبادلة على بلدان المحيط الهادئ في نظام المحكمة الجنائية الدولية، لا سيما لتعزيز سيادة القانون والعدالة الدولية والحماية من الجرائم الدولية، والمشاركة في النظام المتعدد الأطراف وتطوير القانون الدولي، وفرص التواصل مع الدول الأخرى وبناء القدرات.

٢١- في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، دُعي الرئيس إلى مأدبة غداء عمل على مستوى السفراء حول المحكمة الجنائية الدولية ومنطقة المحيط الهادئ التي شاركت في تنظيمها البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة والبعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة ، حيث ناقش الرئيس الشواغل التي أثارها وفود بلدان جزر المحيط الهادئ.

٢٢- في ٢٠-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، شارك الرئيس كمتحدث رئيسي في المؤتمر الافتتاحي، "حوكمة المحاكم الدولية والمحاكم الخاصة: ضمان الاستقلال القضائي والمساءلة" المنعقد في لايدن، هولندا. أوضح الرئيس الفوائد المحتملة للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية وشجع المجتمعات المدنية على بذل الجهود بشأن عالمية نظام روما الأساسي. كما عقد الرئيس اجتماعاً مع ويليام بايس، منظم الاجتماعات السابق

للتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، وناقش استراتيجية التعاون بين جمعية الدول الأطراف والتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية مجتمعين.

٢٣- في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، شارك الرئيس في "محادثة مع رئيس جمعية الدول الأطراف أو-غون كون" تحت إشراف مارك إليس، والمدير التنفيذي لرابطة المحامين الدولية، ورئيس الفريق الاستشاري للأمم المتحدة المعني بالمسائل المتعلقة بمحامي الدفاع لدى آلية المحاكم الجنائية الدولية، وذلك خلال المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية الذي انعقد في سيول، كوريا الجنوبية. أوضح الرئيس للمشاركين دور المحكمة الجنائية الدولية والفوائد المحتملة للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب مسائل وأوضاع القانون الجنائي الدولي الحالية.

٢٤- في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، تمت دعوة الرئيس إلى مأدبة غداء عمل على مستوى السفراء حول المحكمة الجنائية الدولية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ نظمتها وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية كوريا، حيث قام الرئيس والرئيس السابق للمحكمة الجنائية الدولية سانغ هيون-سونغ ورئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية السيد بيتر لويس بتشجيع سفراء ثمانية عشر دولة في المنطقة على الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية وتبادل وجهات النظر معهم.

٢٥- واصلت الأمانة، من جانبها، دعمها لجمع المعلومات عن تعزيز العالمية والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي. وحتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت الأمانة ثلاثة ردود على الاستبيان المتعلق بخطة العمل لتحقيق العالمية والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي. يمكن الإطلاع على المعلومات ذات الصلة المقدمة من الدول والمنظمات الدولية على موقع الجمعية.^(٣)

جيم- أنشطة جهات التنسيق

٢٦- طوال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ركزت مبادرات جهات التنسيق المشتركة، والعمل المستمر لمراكز التنسيق السابقة، بشكل رئيسي على فئتين: أولاً، على تضافر الجهود بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بترويج العالمية وتنفيذ نظام روما الأساسي؛ وثانياً، على توجيه الجهود إلى الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي حيث تم القيام بعدد من الأنشطة من أجل إحراز تقدم في هذين الفئتين. أهم الأنشطة موضحة أدناه.

٢٧- في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، قامت كل من حكومة فانواتو، والمحكمة الجنائية الدولية، والاتحاد الأوروبي، وأحد جهات التنسيق، وجمهورية كوريا بالمشاركة في تنظيم اجتماع المائدة المستديرة لجزر المحيط الهادئ بشأن التصديق على وتنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي انعقد في بورت فيلا، فانواتو. شارك فيه الرئيس كمتحدث رئيسي، وألقى رئيس المحكمة الجنائية الدولية السابق سانغ-هيون سونغ الكلمة الختامية حيث شجع فيها جزر المحيط الهادئ على الانضمام إلى نظام روما الأساسي.

٢٨- في ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٩، وبناءً على اقتراح الرئيس، قام أحد مراكز التنسيق وجمهورية كوريا سوية مع البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة، بتنظيم مأدبة غداء عمل على مستوى السفراء بشأن المحكمة الجنائية الدولية ومنطقة المحيط

(٣) أنظر https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/sessions/plan%20of%20action/Pages/2019-Plan-of-Action.aspx

الهادئ، حيث شارك الرئيس كمتحدث رئيسي وأجاب على الأسئلة والشواغل التي أثارها وفود بلدان جزر المحيط الهادئ.

٢٩- في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، عقدت جهات التنسيق المشتركة اجتماعاً مع سفير أوكرانيا في هولندا لمناقشة مختلف الشواغل المتعلقة بالانضمام إلى نظام روما الأساسي.

٣٠- في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، دعت جهات التنسيق المشتركة السفراء من دول آسيا والمحيط الهادئ إلى مأدبة غداء عمل على مستوى السفراء بشأن المحكمة الجنائية الدولية ومنطقة المحيط الهادئ في سيول، كوريا. شجع رئيس المحكمة والرئيس السابق للمحكمة الجنائية الدولية سانج-هيون سونغ ورئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية السيد بيتر لويس سفراء منطقة المحيط الهادئ على الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية وقام بتبادل وجهات النظر مع الوفود.

دال- أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الأخرى

٣١- في عام ٢٠١٩، شجع التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية الأنشطة المتعلقة بتشجيع تصديق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٣٢- في الفترة من ١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، استضاف التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية اجتماعاً استراتيجياً إقليمياً لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في كوالالمبور، ماليزيا. شمل الاجتماع جلسة إستراتيجية مكرسة للعالمية حيث تعهد المشاركون من المجتمع المدني من أكثر من ٢٠ دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتكثيف الحملات الوطنية والإقليمية من أجل التصديق على نظام روما الأساسي وتنفيذه. شارك مسؤولو المحكمة من قلم المحكمة في الاجتماع.

٣٣- في نيسان/أبريل وأيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، نظم التحالف ثلاثة ورش عمل مع منظمات المجتمع المدني الفنزويلية، حيث ناقش ١٥ إلى ٢٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني الفنزويلية عدداً من المسائل المتعلقة بالعدالة الدولية والتحقيقات الأولية، بما في ذلك احتمالات التنفيذ في المستقبل. وتمت مشاركة الخبرات من جميع أنحاء المنطقة فيما يتعلق بالتنفيذ والمحاکمات الوطنية المحلية فيما بين المشاركين.

٣٤- في آب/أغسطس ٢٠١٩، اجتمعت أمانة التحالف مع عضوة الكونغرس البيروفي سابقاً إنديرا هويلكا، عضوة لجنة العدل وحقوق الإنسان، لمناقشة التطورات المتعلقة بعملية تنفيذ نظام روما الأساسي ضمن قانون بيرو المحلي. وبعد تفاعل التحالف مع الفريق العامل ضمن السلطة التنفيذية المكلفة بصياغة مشروع القانون الأخير، وهي عملية ساهم فيها التحالف خلال السنوات المنصرمة. وشاركت النائبة هويلكا بشكل ناشط في هذه العملية خاصة قبل ورشة عمل إقليمية قام بها البرلمانين من أجل التحرك العالمي بشأن المسألة التي انعقدت في مونتيفيديو، أوروغواي، في أيار/مايو ٢٠١٩ حيث شارك التحالف أيضاً بصفة خبراء مدعويين. لقد توقفت العملية الآن بعد حل الكونغرس في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٣٥- في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أرسل التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، ومنظماته الأعضاء في أوكرانيا والأعضاء الدوليين، رسالة إلى سعادة فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، يطلب فيها من الحكومة الأوكرانية التصديق فوراً على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ودمجه بالقانون المحلي. قام أعضاء التحالف في أوكرانيا بتنظيم العديد من الأحداث والاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين والنواب والمجتمع الدبلوماسي.

هـ- الندوات والفعاليات والأنشطة الأخرى

٣٦- في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٩، زارت بعثة مؤلفة من ٣٠ قاضياً فيدرالياً من البرازيل المحكمة الجنائية الدولية للمشاركة في حلقة دراسية لبناء القدرات حول مواضيع تتعلق بالقانون الجنائي الدولي، بقيادة قاضية المحكمة الجنائية الدولية السابقة سيلفيا شتاينر. شمل البرنامج اجتماعات مع رئيس المحكمة، القاضي تشيلي إيبوي أوسوجي؛ والمدعية العامة فاتو بنسودة؛ ورئيس قلم المحكمة، بيتر لويس.

ثالثاً- التوصيات

٣٧- بشكل عام، هناك حاجة مستمرة لبذل مزيد من الجهود المتواصلة لترويج عالمية نظام روما الأساسي واتفافية امتيازات المحكمة وحصاناتها وتنفيذها بالكامل. يتم بالفعل تنفيذ العديد من الأنشطة بشكل مستمر، كما ينبغي مواصلة استكشاف نطاق التنسيق الأفضل وتحديد أوجه التآزر المحتملة وكذلك المتابعة المنهجية للمبادرات بقدر أكبر. يمكن أن يؤدي الاستخدام المعزز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط الاجتماعية دوراً مهماً في هذا الصدد، خاصة عند التواصل مع الأوساط الأكاديمية والطلاب، للبناء على المبادرات الحالية. استناداً إلى هذه الخلفية، يتم تقديم التوصيات التالية:

ألف- إلى جمعية الدول الأطراف

١- مواصلة رصد تنفيذ خطة العمل عن كثب.

باء- إلى الدول الأطراف

٢- مواصلة تعزيز، بقدر الإمكان، عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل في علاقاتها الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية وبين المحكمة؛

٣- مواصلة جهودهم لنشر المعلومات عن المحكمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال الفعاليات والندوات والمنشورات والدورات والمبادرات الأخرى التي قد ترفع الوعي بشأن عمل المحكمة؛

٤- مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات محدثة ذات صلة بالعالمية والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي، بما في ذلك معلومات الاتصال الراهنة لجهات التنسيق الوطنية؛

- ٥- مواصلة تعزيز، بقدر الإمكان، عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل بالتعاون مع المحكمة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والمنظمات المهنية؛
- ٦- التنظيم، بالتعاون مع المحكمة، مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والجمعيات المهنية والندوات وحلقات النقاش والأحداث للتركيز على تعزيز عالمية نظام روما الأساسي والتنفيذ الكامل له، في نيويورك وفي لاهاي وفي غيرها من المناطق المختلفة لنشر المعلومات حول عمل المحكمة وأحكام نظام روما الأساسي؛
- ٧- مواصلة تقديم المساعدة الفنية والمالية، حيثما أمكن ذلك، إلى الدول التي ترغب في الانضمام إلى النظام الأساسي وإلى الدول التي ترغب في تنفيذ النظام الأساسي في تشريعاتها الوطنية؛
- ٨- تقديم الدعم المالي و/أو دعم آخر، حيثما أمكن ذلك، إلى المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والجمعيات المهنية التي تقدم المساعدة الفنية للتغلب على التحديات التي تواجه التصديق والتنفيذ الواردة في هذا التقرير؛
- ٩- مواصلة الإسهام في الصندوق الاستئماني للبلدان الأقل نمواً والدول النامية الأخرى لتعزيز حضور الدول غير الأطراف في دورات الجمعية؛
- ١٠- مواصلة التعاون مع المحكمة حتى تتمكن من أداء مهامها وفقاً لذلك.

جيم- إلى أمانة جمعية الدول الأطراف

- ١١- مواصلة دعم الدول في جهودها لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه بشكل كامل من خلال العمل كجهة تنسيق لتبادل المعلومات وإتاحة المعلومات المحدثة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك على موقع المحكمة على الإنترنت؛
- ١٢- جمع المعلومات عن جميع الموارد المتاحة وعن المانحين المحتملين ونشرها على موقع المحكمة على شبكة الإنترنت ليسهل على الدول الوصول إليها؛
- ١٣- إعداد مصفوفة لغرض تعزيز تبادل المعلومات بين المرسل إليهم المحتملين وبين الجهات المانحة للمساعدات الفنية.

المرفق الأول

مسودة الصيغة المقترح إدراجها في القرار الجامع

ألف- عالمية نظام روما الأساسي

- ١- تدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في نظام روما الأساسي إلى أن تصبح أطرافاً في نظام روما الأساسي، بصيغته المعدلة، في أقرب وقت ممكن، وتدعو جميع الدول الأطراف إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز عالميته؛
- ٢- وتلاحظ مع بالغ الأسف الإخطار بالانسحاب المقدم من دولة طرف بموجب الفقرة ١ من المادة ١٢٧ من النظام الأساسي في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٨، وكذلك سحب أداة انضمامها من قبل دولة أخرى في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وتدعو هذه الدول إلى إعادة النظر في هذه الانسحابات^(٤)؛
- ٣- وترحب مع التقدير أيضاً باستمرار رئيس الجمعية في الحوار بشأن "العلاقة بين أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية" الذي بدأه المكتب أثناء الدورة الخامسة عشرة لجمعية الدول الأطراف، وتدعو المكتب إلى أن يواصل توسيع نطاق هذا الحوار وتعميقه حسب الاقتضاء مع جميع الدول الأطراف المعنية؛
- ٤- وترحب بالمبادرات المتخذة للاحتفال بيوم ١٧ تموز/يوليه بوصفه يوم العدالة الجنائية الدولية^(٥) وبالمبادرات الأخرى الرامية إلى الاحتفاء بالذكرى السنوية العشرين لنظام روما الأساسي، وتوصي، على أساس الدروس المستفادة، أن يواصل جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، سوية مع المحكمة، مواصلة إعداد الأنشطة المناسبة وتبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة الآخرين تحقيقاً لهذه الغاية من خلال أمانة الجمعية وغيرها^(٦)، وبخلاف ذلك؛
- ٥- وتدعو جميع المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز العالمية؛
- ٦- تقرر إبقاء حالة التصديقات قيد الاستعراض، ورصد التطورات في مجال تشريعات التنفيذ، في جملة أمور أخرى، بهدف تيسير تقديم المساعدة الفنية التي قد تود الدول الأطراف في نظام روما الأساسي أو الدول التي ترغب في أن تصبح أطرافاً فيه أن تطلبها من الدول الأطراف أو المؤسسات الأخرى في المجالات ذات الصلة؛ وتناشد الدول موافاة أمانة جمعية الدول الأطراف سنوياً بما يستجد من معلومات تتعلق بالأعمال والأنشطة التي تقوم بدعم العدالة الدولية، طبقاً لما جاء في خطة العمل (الفقرة ٦ (ج))^(٧)؛

(٤) إخطار الوديع C.N.138.2018.TREATIES XVIII.10، أنظر الموقع:

: <https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2018/CN.138.2018-Eng.pdf>

(٥) الوثائق الرسمية المؤتمر الاستعراضي ... ٢٠١٠ (RC/11) الجزء الثاني - باء، إعلان كمبالا (RC/Decl.1)، الفقرة ١٢.

(٦) انظر المحكمة الجنائية الدولية - أمانة جمعية الدول الأطراف على الموقع:

: https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/asp%20events/ICJD/Pages/default.aspx

(٧) ICC-ASP/5/Res.3، المرفق الأول.

٧- تذكّر بأن التصديق على نظام روما الأساسي يجب أن يقابله التنفيذ الوطني للالتزامات المنبثقة عنه، وتحديدًا بوضع تشريعات التنفيذ، خاصة في مجالات القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والمساعدة القضائية والتعاون الدولي مع المحكمة، وفي هذا الصدد، تهيب بالدول الأطراف في نظام روما الأساسي التي لم تعتمد بعد تشريعات التنفيذ المذكورة إعطاء هذه المسألة مرتبة الأولوية، وتشجعها على اعتماد الأحكام المتعلقة بالضحايا حسب الاقتضاء؛

٨- ترحب بتقرير المكتب بشأن تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل^(٨)، وتلاحظ مع التقدير جهود كل من رئيس المحكمة، ومكتب المدعية العامة، ورئيس جمعية الدول الأطراف، وجمعية الدول الأطراف، والدول الأطراف، والمجتمع المدني من أجل تعزيز فعالية الجهود المتعلقة بتحقيق العالمية والرامية إلى تشجيع الدول على أن تصبح أطرافًا في نظام روما الأساسي، بصيغته المعدلة، وفي اتفاق امتيازات المحكمة وحصاناتها، فضلًا عن الجهود ذات الصلة المبذولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان؛

٩- تشير إلى المادة ٤٢ من النظام الداخلي لجمعية الدول الأطراف،^٩ وتؤيد قرار المكتب المؤرخ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الذي اعتمد بموجبه تفاهم بشأن مشاركة الدول المراقبة في اجتماعات جمعية الدول الأطراف، وتؤكد أهمية تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتعزيز انفتاح الجمعية وشفافيتها؛

باء- ولايات جمعية الدول الأطراف خلال الفترة ما بين الدورتين

(أ) تؤيد التوصيات الواردة في تقرير المكتب عن خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل؛

(ب) وتطلب إلى المكتب أن يواصل رصد تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها التاسعة عشرة؛

^(٨) ICC-ASP/17/32.

^(٩) انظر: جدول أعمال وقرارات الاجتماع السادس للمكتب، المرفق الثاني، التذييل:
https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/Bureau/ICC-ASP-2017-Bureau-06.pdf.